Duderi e.V.

EuroMed Feminist Initiative
المبادرة النسوية الأورومتوسطية
Initiative Féministe EuroMed

بناء رؤية مشتركة للمواطنة
التقرير النهائي للمشروع مع التوصيات

استعادة المجال العام في سوريا
تصورات السوريين والسوريات
لإعادة بناء الدولة والسلام

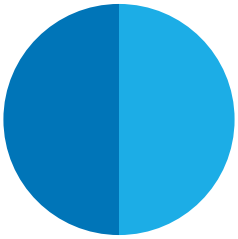

بناء رؤية مشتركة للمواطنة
التقرير النهائي للمشروع مع التوصيات

استعادة المجال العام في سوريا
تصورات السوريين والسوريات لإعادة بناء الدولة والسلام

الباحث: بشار مبارك
فريق العمل: صبيحة خليل، أليس مفرج

الفهرس

الملخص التنفيذي 5
المنهجية..... 8
السياق والواقع الأمني 12
التوصيات 33
خلاصة 40

الملخص التنفيذي

يقدّم هذا التقرير قراءة سياساتية نوعية لتصورات السوريين والسوريات حول مفهوم المواطنة، وحول إمكانية بناء عقد اجتماعي جديد ومسار سلام مستدام في ظل مرحلة انتقالية تتسم بقدر عالٍ من عدم اليقين.

تنطلق الورقة من فرضية أساسية مفادها أن أزمة المواطنة في سوريا ليست أزمة تعريفات أو نصوص، بل أزمة علاقة بين المجتمع والدولة تتشكّل اليوم تحت ضغط الأمن والاقتصاد والهوية وحدود المجال العام، وأنّ أي حديث عن عقد اجتماعي أو بناء للسلام لا يمكن فصله عن الديناميات اليومية للناس، وعن شروط الفعل السياسي الممكن، أو المطلوب.

تعتمد الورقة على مسار حواري تراكمي بثلاثة مستويات: جلسات محلية، جلسات تقاطعية بين المحافظات، وجلسة وطنية جامعة، بمشاركة تقارب 120 مشاركاً ومشاركة، شكل حضور النساء فيها ما يقارب 55%
وبعينة متنوعة هوياتياً واجتماعياً ومناطقياً، وحتى على صعيد الموقف من سلطات المرحلة الانتقالية.
وتُقرأ النتائج بوصفها أنماطاً ودلالات سياقية لا تعميمات إحصائية، مع الإقرار بحدود البحث النوعي في بيئات الخوف وعدم اليقين والاستقطاب.

تكشفُ النتائج أن السياق الذي جرت فيه النقاشات والموسوم بتحولات ميدانية متسارعة، وهشاشة أمنية، وانهيار اقتصادي، وتوترات مجتمعية، وتضييق للمساحات السياسية، شكّل الإطار الحاكم لفهم المشاركين للمواطنة والمشاركة والعقد الاجتماعي.

ففي شمال وشرق سوريا أعادت التحولات المرتبطة بتبدّل السيطرة وعودة حضور المركز طرح أسئلة اللامركزية والضمانات السياسية للمكونات والخشية من الارتداد إلى المركزية الصارمة. وفي السويداء برزت خصوصية القطيعة السياسية والتوتر مع المركز وما يرافقه من حصار جزئي وشعور بالعزلة. وفي حمص وطرطوس سيطر حضور الخوف المرتبط بانتهاكات وغياب مسارات مساءلة ذات مصداقية. بينما ركزت دمشق وحلب على ثقل الأزمة الاقتصادية واستمرار أنماط القرار الضيقة، والتعيينات الإقصائية التي تعمّق الانكفاء وتضعف الثقة بإمكانيات المشاركة والتأثير.

ضمن المحور الأول، تُظهر الورقة أن المشاركة السياسية ما تزال تتشكل في بيئة تصحر سياسي وإرث خوف طويل، ما يجعلها ممارسة مترددة بين مسارين: المشاركة في مواجهة السلطة بوصفها ضغطاً لمنع إعادة إنتاج الاستبداد، والمشاركة للتأثير التدريجي عبر الانخراط العام لتحسين الأداء وإصلاح المؤسسات الناشئة.

إلاّ أنّ غياب الأطر المنظمة (قانون أحزاب، أحزاب نشطة، قنوات تمثيل مجتمعية، قواعد لعب واضحة) واستمرار الرقابة الرسمية وغير الرسمية، بما في ذلك ضغط "جمهور السلطة"، يجعل المشاركة السياسية عرضة للتحول إلى استعراض رمزي بدل أن تكون فعلاً مؤثراً. وتؤكد النقاشات أن إعادة بناء المجال السياسي ليست مسألة تشريعات فقط، بل تتطلب إعادة بناء الثقة بالممارسة السياسية نفسها، وربط المشاركة بحدّ أدنى من الأمان والحقوق والشفافية.

كما تبيّن الورقة أن الهوية لا تُعامل كعامل ثابت، بل كمتغير يتضخم أو ينكمش وفق عوامل عديدة أهمها ميزان القوة، والقرب/البعد عن السلطة. ففي لحظات الهشاشة تتحول الهوية إلى "ميدان فرز" يحدد من يُسمح له بالكلام ومن يُشكّ فيه، وتتراجع المواطنة الجامعة لصالح انكفاءات محلية/طائفية/قومية تبحث عن الحماية قبل السياسة. وتبرز أهمية الاعتراف بالتعددية وإدارة التنوع بضمانات واضحة، لأن محاولات "تجاوز الهويات" دون الاعتراف بها تُقرأ كمقدمة لإعادة إنتاج الإقصاء.

وتسلط الورقة الضوء على أنّ مساحات النساء والشباب تتحدد عند تقاطع الأمن والاقتصاد والهوية والرقابة الاجتماعية، حيث يُدفعان غالباً نحو أدوار مدنية/خدمية بينما تبقى السياسة المباشرة أكثر انغلاقاً. وتظهر مشكلة التمثيل الرمزي للنساء مقابل ضعف التمكين الفعلي، وغياب المساحات المنظمة للشباب، ما يجعل توسيع المشاركة يتطلب إعادة تصميم المجال العام وآليات صنع القرار بما يضمن صلاحياتٍ وأدواراً وموارد، لا مجرد حصص شكلية.

ضمن المحور الثاني، يتضح أنّ إمكانية صياغة عقد اجتماعي جامع ليست مسألة تقنية أو دستورية بحتة، بل مشروطة بمجموعة شروط متلازمة: بيئة سياسية آمنة وفاعلة تسمح بإنتاج عقد اجتماعي غير مفروض ولا إقصائي، مملوك من السوريين/ات كافة، مسار عدالة انتقالية ذو صدقية (اعتراف، حقيقة، مساءلة، جبر ضرر، ضمان عدم التكرار)، معالجة الانهيار الاقتصادي كجزء من معنى العقد الاجتماعي ومضمونه (تنشيط الحيوية الاقتصادية - إعادة تفعيل سلاسل القيمة والتوريد - دعم منظومة الحماية المجتمعية - تعزيز المسؤولية الاجتماعية). كل هذا إلى جانب ضمانات مؤسسية تعيد إطلاق عملية حوكمة شاملة للدولة ومؤسساتها، تمنع إعادة انتاج التهميش والفساد وبالتالي منع عودة الاستبداد بصيغ جديدة.

كما تُظهر النتائج أن سؤال "من أين نبدأ؟" يتوزع على ثلاثة توجهات: بناء الدولة والمؤسسات، بناء الثقة، أو بناء السلام ومعالجة آثار النزاع، مع ميل متزايد للنظر إليها كمسارات متداخلة ينبغي أن تسير بالتوازي لا بالتتابع.

في ملف الحوكمة، يؤكد المشاركون أنّ إعادة تعريف علاقة المركز بالأطراف هي مفتاح لأي عقد اجتماعي قابل للحياة، وأن اللامركزية /الحوكمة المحلية تُطرح كرافعة لبناء الثقة وتوسيع المشاركة وإعادة توزيع السلطة والموارد، مع ضرورة إيجاد توازن بين وحدة الدولة وحق المجتمعات المحلية في إدارة شؤونها، والاستفادة من الخبرات المحلية المتراكمة خلال سنوات النزاع بدل محوها أو القفز فوقها.

انطلاقاً من ذلك، تقدّم الورقة حزمة توصيات على ثلاثة مستويات (وطني/ محلي/دولي) تتمحور حول: جعل الاعتراف والعدالة الانتقالية مدخلاً وطنياً للمواطنة؛ إعادة تعريف وظيفة الدولة من الضبط إلى الحماية وإنهاء "درجات المواطنة" والتصنيفات؛ إدارة التعدد بضمانات وتجريم التحريض وخطاب الكراهية بإنفاذ غير انتقائي؛ تحويل الحوار الوطني إلى مسار تشاوري شفاف بمخرجات قابلة للقياس؛ توسيع قنوات المشاركة وتفعيل الاتحادات والنقابات؛ حماية النساء بوصفها أحد شروط المواطنة، وتبني سياسة وطنية لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي؛ وربط المواطنة بالشفافية والاستقرار المؤسسي ومكافحة الفساد والخدمات الأساسية كاختبار عملي للعقد الاجتماعي.

وعلى المستوى المحلي تدعو الورقة إلى تدخلات حساسة للسياقات المحلية، تتجنب فرض أولويات موحدة فوق جروح مختلفة، وتستثمر في مساحات الحوار والمساءلة والإعلام المحلي، وتفعّل الحوكمة المحلية والاقتصاد المحلي كرافعات للتماسك.

وعلى المستوى الدولي تؤكد الورقة ضرورة دعم مستقل لآليات العدالة والتوثيق وحماية الشهود وأسر المفقودين، ودعم القدرات المحلية وآليات الحوكمة والخدمات والإعلام والاقتصاد المحلي ضمن معايير شفافة ومشاركة مجتمعية تمنع تسييس الموارد أو تحويلها إلى أدوات ولاء وعقوبة.

خلاصة الورقة أن المشاركة السياسية والعقد الاجتماعي وبناء السلام في سوريا ليست ملفات منفصلة، بل مسار واحد يتوقف نجاحه على القدرة على تحويل المواطنة من شعار إلى ضمانات ملموسة: حماية متساوية، عدالة قابلة للتصديق، مؤسسات شفافة، وإدارة تعدد لا تُنتج فرزاً جديداً. وفي ظل هشاشة المرحلة الانتقالية، تؤكد النتائج أنّ أي مسار لا يضع الحقوق والاعتراف والشفافية في صلبه، سيبقى عرضة للانكفاء وإعادة إنتاج الإقصاء، بينما يبقى الاستثمار في الحوار المتدرج، والحوكمة المحلية، والعدالة، وتوسيع المجال العام أقرب المداخل الواقعية لبناء عقد اجتماعي قابل للحياة وسلام مستدام.

المنهجية

أولاً: اعتماد المنهج النوعي

تعتمد هذه الورقة على منهجية البحث النوعي، وتهدف إلى فهم كيف ينظر السوريون والسوريات إلى قضايا المواطنة والهوية والمشاركة السياسية والعقد الاجتماعي وبناء السلام في السياق الراهن، وكيف تتشكل تصوراتهم حول العلاقة بين المجتمع والدولة في ظل التحولات السياسية والأمنية والاجتماعية العميقة التي شهدتها البلاد خلال السنوات الأخيرة وبالأخص بعد سقوط النظام. ولا تسعى الورقة إلى اختبار فرضيات نظرية مسبقة أو إسقاط نماذج تحليلية جاهزة، بقدر ما تهدف إلى محاولة التقاط المزاج العام محلياً، والخبرة المعيشة كما عبّر عنها المشاركون والمشاركات في الجلسات الحوارية، واستكشاف اللغة والسرديات التي يستخدمونها لوصف واقعهم السياسي والاجتماعي والاقتصادي وإمكانيات التغيير فيه.

وقد أتاح النقاش الجماعي في هذه الجلسات تتبع المعاني التي يمنحها المشاركون لمفاهيم مثل المشاركة السياسية، والهوية، والمواطنة، والعقد الاجتماعي، وبناء السلام، وفهم التوترات التي تظهر داخل هذه التصورات، مثل التوتر بين الرغبة في المشاركة والخوف من تبعاتها، أو بين الحاجة إلى دولة قوية والخشية من عودة أنماط الحكم السلطوي.

ثانياً: تصميم المسار الحواري

استندت هذه الورقة إلى مسار حواري تراكمي جرى على ثلاثة مستويات متتابعة، صُممت بهدف الانتقال التدريجي من النقاش المحلي إلى النقاش المقارن بين المناطق ثم إلى النقاش الوطني.

بدأ المسار بعقد 12 جلسة حوار مجتمعي محلية، بمعدل جلستين في كل من المحافظات التالية: حلب، الحسكة (القامشلي)، طرطوس، حمص، دمشق، والسويداء. وقد جرى اختيار هذه المحافظات بشكل قصدي لما تمثله من تنوع بنيوي في السياق السوري، سواء من حيث البنية الاجتماعية والطائفية والقومية، أو من حيث التجارب المختلفة مع الدولة والسلطة والعنف والحكم المحلي خلال سنوات النزاع.

في المرحلة الثانية، جرى تنظيم ثلاث جلسات حوار تقاطعية بين المحافظات هدفت إلى توسيع النقاش ومقارنة التصورات بين السياقات المختلفة. وقد جمعت هذه الجلسات بين:

حمص والسويداء: نظراً للتقاطع الواضح في النقاشات حول قضايا العنف

والانتهاكات والذاكرة المفتوحة للانتهاكات، كما أن السياق المحلي في كلٍ من حمص والسويداء يطفو على تحديات مجتمعية عميقة تجاه السلطة الحالية، واستقطاب حاد تجاهها أو ضدها على اختلاف مضمونه، لذلك برزت في كلتا المحافظتين أسئلة العدالة والمحاسبة والشرعية السياسية بوصفها مدخلاً أساسياً لفهم العلاقة مع الدولة.

طرطوس ودمشق: تبدو محافظتا دمشق وطرطوس، أكثر استقراراً على الصعيد الأمني، الأمر الذي يخلق ديناميات مختلفة على صعيد الاقتصاد والمجتمع والرؤية الكلية لمجمل القضايا تبعاً لذلك.
انطلقت النقاشات في هاتين المحافظتين من مقاربة مختلفة نسبياً، تركزت حول غياب اليقين السياسي وهشاشة السلطة الانتقالية وانعدام آليات المشاركة الفعلية، حيث بدا أن النقاش يدور حول حدود المشاركة الممكنة في ظل استمرار مركزية القرار.

حلب والقامشلي: استناداً إلى تقاطع آخر يتعلق بتجربة التهميش واختلال العلاقة مع الدولة،
وإن اختلفت أشكال هذا التهميش بين السياقين، إضافة إلى التشابه في طبيعة التحولات الكبيرة التي شهدتها هذه المناطق خلال السنوات الأخيرة -بشكل خاص بعد سقوط النظام- وما رافقها من تغيرات في موازين السيطرة والنفوذ انعكست مباشرة على تصورات السكان حول الدولة والسلطة ومستقبل العلاقة بينهما.

أتاحت هذه الجلسات الانتقال من النقاش المحلي إلى نقاش مقارن بين المناطق، وساعدت في إبراز التقاطعات والاختلافات في فهم القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية بين المجتمعات المحلية المختلفة.

أما المرحلة الثالثة فتمثلت في عقد جلسة حوارية على المستوى الوطني شارك فيها ممثلون وممثلات عن المشاركين/ات الذين حضروا الجلسات السابقة. وقد هدفت هذه الجلسة إلى نقل النقاش من المستوى المحلي والمناطقي إلى مستوى وطني أوسع يسمح بمناقشة القضايا المطروحة ضمن إطار سوري جامع.

ثالثاً: المشاركون والعينة

شارك في الجلسات ما يقارب 120 مشاركاً ومشاركة، شكل حضور النساء فيها ما يقارب 55%
وبعينة متنوعة هوياتياً واجتماعياً ومناطقياً، وحتى على صعيد الموقف من سلطات المرحلة الانتقالية.

- فئات عمرية مختلفة (شباب، بالغون، وكبار سن).

- حضور أشخاص من ذوي الإعاقة.

- تنوع في الخلفيات الدينية والطائفية والقومية.

- تنوع في مجالات العمل والخبرة المهنية.

- تباين بين الريف والمدينة.

- اختلاف في المستويات التعليمية والخلفيات الأكاديمية.

- تمايز واضح على صعيد التجربة والخبرة في العمل المدني، والنشاط السياسي.

ولم يكن الهدف من تركيبة الحضور هذه تحقيق تمثيل إحصائي للسكان، بل إتاحة المجال لتقاطع تجارب وخبرات متعددة حول قضايا الدولة والمواطنة والمشاركة السياسية وبناء السلام.

حيث يُعد مثل هذا الحجم من المشاركين/ات للعينة مناسباً في الدراسات النوعية، إذ يسمح بتحقيق الإشباع النظري، ويوفّر مادة تحليلية عميقة دون الوقوع في التكرار أو التشتت، كما ينسجم مع الطابع الاستكشافي غير التعميمي لهذه الورقة.

رابعاً: منهجية التحليل

اعتمد التحليل في هذه الورقة على مراجعة محاضر الجلسات الحوارية في مستوياتها الثلاثة (المحلية، والتقاطعية بين المحافظات، والوطنية)، واستخلاص الأنماط الرئيسة التي ظهرت في النقاشات، مع التركيز على المفاهيم والتعابير التي استخدمها المشاركون أنفسهم في توصيف تجاربهم وتصوراتهم. وقد سمحت هذه المقاربة بتتبع:

- التقاطعات بين المحافظات في فهم قضايا المشاركة السياسية والعقد الاجتماعي.

- الاختلافات السياقية المرتبطة بالتجارب المحلية مع السلطة والعنف والتحولات السياسية.

- تحديات وإمكانيات المشاركة السياسية.

- والدور الذي تلعبه الهويات المحلية والاجتماعية في تشكيل هذه التصورات.

خامساً: حدود العينة والتحيزات

تقرّ هذه المنهجية بوجود حدود واضحة للعينة. فالآراء الواردة في هذه الورقة لا تدّعي تمثيل عموم السوريين والسوريات، بل تعبّر عن تصورات المشاركين والمشاركات في هذه الجلسات تحديداً.

كما أنّ بعض الأصوات قد تكون أقل حضوراً بسبب عوامل مرتبطة بالخوف أو الحساسية الأمنية أو القيود الاجتماعية، أو حتى المواقف المسبقة من مثل هذا النوع من الجلسات والتي تترافق بحالة من التردد تجاه المشاركة من عدمها، انعكست سلباً من خلال الاعتذارات التي تمت في اللحظات الأخيرة، أو تجنب الحضور دون تبرير مسبق، ومثل هذه المواقف بمجملها يجب النظر إليها على أنها تحيزات غير مقصودة، غالباً ما ترافق البحث النوعي في سياقات النزاع أو ما بعد النزاع.

سادساً: قراءة النتائج دون تعميم قسري

تُقرأ نتائج هذه الورقة بوصفها أنماطاً تحليلية ودلالات سياقية حول كيفية فهم السوريين والسوريات لقضايا المشاركة السياسية والعقد الاجتماعي وبناء السلام في اللحظة الراهنة، لا بوصفها تعميمات نهائية أو استنتاجات قطعية. وتهدف هذه المقاربة إلى تقديم فهم نوعي للتصورات المجتمعية حول هذه القضايا، بما يسهم في إثراء النقاشات السياساتية والأكاديمية حول مستقبل العلاقة بين الدولة والمجتمع في سوريا، وأيضاً بين مكونات المجتمع السوري، ويفتح المجال أمام دراسات لاحقة أوسع نطاقاً وأكثر تنوعاً من حيث الأدوات والمقاربات وإمكانيات بناء مسارات أكثر شمولاً للمشاركة السياسية وبناء السلام.

السياق والواقع الأمني

جرت جلسات الحوار المجتمعي التي تستند إليها هذه الورقة في سياق سياسي وأمني واقتصادي واجتماعي شديد التعقيد، اتسم خلال الفترة التي سبقت عقد الجلسات أو ترافقت معها بتحولات ميدانية وسياسية متسارعة إلى جانب استمرار مظاهر الهشاشة الأمنية والاقتصادية والمجتمعية في معظم المناطق السورية. وقد انعكس هذا السياق بوضوح في مداخلات المشاركين والمشاركات، حيث بدا أن النقاش حول المشاركة السياسية أو العقد الاجتماعي أو بناء السلام لا يمكن فصله عن كل هذا السياق الضاغط الذي يحدد بشكل كبير حدود الفعل السياسي والاجتماعي الممكن.

على المستوى السياسي والأمني، أشار المشاركون إلى أن التطورات التي شهدتها مناطق شمال وشرق سوريا، بما في ذلك النزاع الذي نشب بين السلطة الانتقالية وقوات سوريا الديمقراطية، وما تلاه من إعادة بسط السلطة الانتقالية سيطرتها على محافظتي الرقة ودير الزور وأجزاء من محافظة الحسكة، إضافة إلى الاتفاقات التي أُبرمت لاحقاً لإعادة ترتيب العلاقة بين المركز وقوات سوريا الديمقراطية، شكلت تحولات مؤثرة في النقاش العام حول مستقبل شكل الدولة وطبيعة العلاقة بين المركز والأطراف. فقد أثارت هذه التطورات تساؤلات واسعة حول حدود اللامركزية الممكنة، ومستقبل الإدارة المحلية، والضمانات السياسية للمكونات المختلفة، كما عززت لدى بعض المشاركين/ات المخاوف من عودة أنماط الحكم المركزي الصارم التي كانت سائدة قبل عام 2011.

ولم يقتصر تأثير هذه التحولات على المناطق المعنية مباشرة، بل امتد ليؤثر على النقاشات في مختلف المحافظات، حيث أعاد طرح أسئلة أوسع تتعلق بآفاق المرحلة الانتقالية وحدود السلطات الانتقالية فيها، وشكل ومضمون المشاركة السياسية بين المتاح والممكن.

في موازاة ذلك، أشار المشاركون/ات إلى استمرار حالة من السطوة الأمنية المباشرة وغير المباشرة التي تؤثر على المجال العام في معظم المناطق السورية، حيث ما تزال مساحات التعبير والعمل السياسي محكومة بدرجات متفاوتة من الرقابة والحذر. ولا يقتصر هذا التأثير على المؤسسات الأمنية الرسمية، بل يمتد أيضاً إلى شبكات النفوذ الاجتماعية والسياسية المرتبطة بالسلطة، بما في ذلك ما وصفه بعض المشاركين بدور "جمهور السلطة" في مراقبة المجال العام والضغط على الأصوات المنتقدة، الأمر الذي يجعل المخاطر الاجتماعية أو السياسية المرتبطة بالتعبير العلني عن المواقف أحياناً أكبر من التدخل المباشر للسلطة نفسها.

كما برزت خلال النقاشات خصوصية بعض السياقات المحلية التي ما تزال تعيش توترات سياسية وأمنية خاصة. ففي محافظة السويداء، أشار المشاركون إلى استمرار حالة التوتر بين السلطة الانتقالية والقوى العسكرية والدينية والمجتمعية المحلية، إلى جانب ما وصفه البعض بحالة حصار جزئي اقتصادي وإداري انعكست على الحياة اليومية للسكان. وقد ساهم استمرار هذه القطيعة السياسية في تعميق الشعور بالعزلة لدى قطاعات واسعة من المجتمع المحلي، وفي تعزيز حالة عدم اليقين حول العلاقة المستقبلية بين المحافظة والسلطة المركزية.

أما في طرطوس وحمص، فقد تكررت الإشارة إلى استمرار حالة الخوف المرتبطة بالانتهاكات التي شهدتها بعض المناطق خلال الأشهر الأخيرة، إلى جانب غياب مسارات واضحة للمحاسبة أو المكاشفة أو الاعتراف بهذه الانتهاكات. ورغم صدور تقارير حقوقية وأممية حول بعض هذه الوقائع، أشار المشاركون إلى أنّ غياب إجراءات مساءلة فعلية أو آليات عدالة انتقالية يساهم في استمرار الشعور بعدم الأمان ويحد من استعداد الأفراد للانخراط في المجال العام أو التعبير عن مواقف سياسية.

في المقابل، ركز المشاركون في حلب ودمشق بشكل أكبر على التأثيرات العميقة للأزمة الاقتصادية المستمرة، حيث أدى التدهور الاقتصادي الحاد وارتفاع تكاليف المعيشة وتراجع فرص العمل إلى انكماش مساحات التفاعل والمشاركة العامة. كما أشار المشاركون إلى أن استمرار نمط التعيينات الحكومية ضمن دوائر ضيقة من الأشخاص المقربين من السلطة يعزز شعور قطاعات واسعة من المجتمع بالعزلة السياسية، خصوصاً بين الفئات المهنية والتكنوقراطية التي ترى نفسها مستبعدة من دوائر التأثير وصناعة القرار.

وقد انعكس هذا الواقع بمجمله على شكل حالة عامة من الانكفاء السياسي والاجتماعي لدى شرائح واسعة
من السوريين والسوريات، حيث يشعر كثيرون بأن إمكانيات التأثير في السياسات العامة محدودة أو شبه معدومة، وأنّ المجال العام ما يزال محكوماً بتوازنات ضيقة لا تسمح بمشاركة أوسع في صنع القرار. وفي ظل هذا السياق، يصبح النقاش حول المشاركة السياسية أو العقد الاجتماعي أو بناء السلام مشروطاً بمجموعة
من القيود البنيوية المرتبطة بالأمن والاقتصاد وحدود الانفتاح السياسي.

بناءً على ذلك، يمكن القول إنّ النقاشات التي جرت خلال الجلسات جاءت في سياق يتسم بدرجة عالية من عدم اليقين على مختلف الأصعدة وبشكل خاص السياسي والأمني، حيث تتقاطع التحولات الميدانية مع الضغوط الاقتصادية وتضييق المساحات السياسية، ما يفرض قيوداً واضحة على

إمكانيات المشاركة العامة. ويشكل فهم هذا السياق خطوة أساسية لقراءة المحاور التحليلية التي تتناولها هذه الورقة، إذ إنّ تصورات المشاركين حول المشاركة السياسية أو العقد الاجتماعي أو بناء السلام تشكلت إلى حد كبير في ظل هذه البيئة المركبة
من الضغوط والتحديات وانعكست بالتالي من خلال مداخلاتهم وما طرحوه من أفكار.

المحور الأول: المشاركة السياسية كمدخل للمواطنة

أولاً: مقومات وممكنات المشاركة السياسية في المرحلة الانتقالية

تكشف النقاشات التي جرت في الجلسات الحوارية أن مسألة المشاركة السياسية في المرحلة الانتقالية لا يمكن فصلها عن طبيعة العلاقة الملتبسة بين المجتمع والدولة في سوريا. فبعد عقود طويلة من تقييد المجال العام واحتكار السلطة للحياة السياسية، يدخل السوريون المرحلة الانتقالية وهم يحملون إرثاً ثقيلاً من الهواجس والمخاوف من العمل في الشأن العام، ضمن بيئة عقيمة تجاه الفعل السياسي الحقيقي، وفي الوقت نفسه ينظرون بعين الفرصة إلى المساحات الوليدة نتيجة سقوط منظومة استبدادٍ وقمعٍ أمني قوضت سابقاً أي ممكنات لهذا الفعل، وكيف يجب الحفاظ على هذه المساحات والبناء عليها كحق أصيل مستحق لكل السوريين.

لذلك لا تظهر المشاركة السياسية بوصفها ممارسة مستقرة أو مؤسسية، بل بوصفها عملية مترددة تتأرجح بين الرغبة في استعادة المجال السياسي وبين الشك في إمكانية تحقيق ذلك في ظل السياق الراهن.

في هذا الإطار، برز في النقاشات تصوران مختلفان لطبيعة المشاركة السياسية الممكنة. التصور الأول يميل إلى النظر إلى المشاركة السياسية باعتبارها ممارسة نقدية أو معارضة للسلطة، تنطلق من ضرورة الضغط عليها ومنع إعادة إنتاج أنماط الحكم الإقصائية التي عرفتها سوريا لعقود. أما التصور الثاني فينظر إلى المشاركة السياسية باعتبارها مساراً تدريجياً للتأثير

في السلطة وتعديل أدائها، عبر الانخراط في المجال العام والعمل على تحسين السياسات والمؤسسات القائمة، حتى لو كانت هذه المؤسسات ما تزال في طور التشكّل. هذا التباين يعكس حالة انتقالية لم تتضح فيها بعد قواعد اللعبة السياسية ولا طبيعة العلاقة المستقبلية بين الدولة والمجتمع.

كما أظهرت النقاشات أن إحدى الإشكاليات الأساسية في هذه المرحلة تتمثل في غياب البنية السياسية المنظمة، ولا سيما الأحزاب السياسية والأطر

القانونية التي تنظم العمل في الشأن العام. ففي ظل غياب هذه البنى، تميل المشاركة السياسية إلى الظهور في شكل مبادرات فردية أو نقاشات مجتمعية محدودة التأثير. وقد عبّر أحد المشاركين في جلسة حلب-القامشلي عن هذا الوضع قائلاً: "صحيح لدينا غياب تام للحياة السياسية بحلب، لكن هذا لا يعني غياب الكفاءات السياسية... كلنا تفاءلنا أننا مقدمون على بلد يتيح تعددية سياسية، لكن هذه الآمال بدأت تخيب وبدأنا نفقد الثقة بالحكومة". وفي السياق نفسه عبر أحد المشاركين في جلسة حمص-السويداء عن هذا الواقع بقوله: "لا توجد أحزاب ولا تجمعات لأحزاب، ولا يوجد قانون أحزاب... لذلك يمكن القول إن السياسة حالة متوقفة، وفي ظل الحالة الأمنية من سرقات وجرائم قتل تطال كل المكونات، أصبح شكل المشاركة السياسية قائماً بحدوده الدنيا".

كما ظهرت في النقاشات مخاوف من أنْ تتحول المشاركة السياسية في المرحلة الانتقالية إلى عملية شكلية أو رمزية، لا تؤدي إلى تغيير حقيقي في موازين السلطة. ففي جلسة دمشق-طرطوس، أشار أحد المشاركين إلى أن بعض مظاهر المشاركة السياسية تبدو أقرب إلى الاستعراض منها إلى الفعل السياسي الفعلي، حيث قال: "المشاركة السياسية بطرطوس عم تكون نوعاً ما شيء من الاستعراض... الحكومة تستقطب بعض الأشخاص لكنهم يظهرون مرة ثم يختفون ولا يلعبون الدور الذي يفترض أن يكون لهم".

**«صحيح هناك غياب
تام للحياة السياسية
لكن هذا لا يعني غياب
الكفاءات السياسية»**

وفي السياق ذاته، برزت أيضاً إشكالية تضييق المجال السياسي وعدم وضوح حدود المشاركة الممكنة، حيث أشار بعض المشاركين إلى وجود مراقبة أو قيود غير معلنة على النقاشات السياسية أو المبادرات المجتمعية. وقد عبّر أحد المشاركين في جلسة دمشق- طرطوس عن ذلك بقوله: "هناك نوع من المراقبة... حتى عندما يحاول بعض الشباب فتح نقاش سياسي حول قضايا معينة يتم إيقافهم أو منعهم من طرح هذه المواضيع".

**«هناك نوع من الرقابة...
حتى عندما يحاول بعض الشباب فتح
نقاش سياسي حول قضايا معينة يتم
إيقافهم أو منعهم من طرح هذه المواضيع»**

من جهة أخرى، أظهرت النقاشات أن المشاركة السياسية ترتبط أيضاً بسؤال أعمق يتعلق بإعادة بناء المجال السياسي نفسه. ففي جلسة حلب-القامشلي، طُرحت المشاركة السياسية بوصفها شرطاً لمعالجة المظالم المتراكمة وبناء علاقة جديدة بين المجتمع والدولة، حيث أشار أحد المشاركين إلى أنّ التهميش السياسي كان أحد أسباب تفاقم الانقسامات المحلية، قائلاً: "اليوم هناك مظلمات كبيرة جداً والهويات المحلية تكبر لأن أساس المشكلة هو التهميش وعدم المشاركة... لذلك فإن المشاركة السياسية هي المدخل لمعالجة هذه القضايا".

وتشير هذه النقاشات مجتمعة إلى أن إمكانية المشاركة السياسية في المرحلة الانتقالية لا تتوقف فقط على فتح المجال القانوني للعمل السياسي، بل تتطلب أيضاً إعادة بناء الثقة بالممارسة السياسية نفسها. فالمشكلة لا تكمن فقط في غياب المؤسسات السياسية والإطار القانوني اللازم لها، بل أيضاً في إرادة السلطات الانتقالية وقبولها للمشاركة السياسية، هذا الأمر الذي هو في صلب تصورات السوريين/ات وذاكرتهم المثقلة بالخوف والتجارب السلبية المرتبطة بالسياسة، والذي ما يزال يؤثر في استعداد الأفراد للانخراط في الشأن العام.

بناء على ذلك، يمكن القول إنّ المشاركة السياسية في السياق السوري الراهن تتشكل ضمن مسارين متوازيين: مسار يسعى إلى مواجهة السلطة والضغط عليها لمنع إعادة إنتاج الاستبداد، ومسار آخر يحاول العمل داخل المجال العام الناشئ للتأثير التدريجي في السياسات والمؤسسات. وبين هذين المسارين تتبلور تدريجياً ملامح مجال سياسي جديد، ما يزال هشاً وغير مكتمل، لكنه يعكس في الوقت نفسه محاولة المجتمع السوري استعادة السياسة بوصفها مجالاً عاماً للنقاش والتأثير بعد عقود طويلة من الإقصاء.

ثانياً: الهويات والمشاركة السياسية: عندما تصبح المواطنة "ميدان فرز" لا مساحة حقوق

تُظهر جلسات الحوار أن سؤال المشاركة السياسية في المرحلة الانتقالية لا ينفصل عن سؤال الهوية، لكن ليس بوصف الهوية سبباً ثابتاً أو تفسيراً جاهزاً، بل بوصفها متغيّراً يتضخم أو ينكمش تبعاً لطبيعة السلطة، وشكل السيطرة، وحدّة الاستقطاب، ومعنى "الأمان السياسي" لدى الأفراد والجماعات. في لحظات الهشاشة، تتحول الهوية (الطائفية/القومية/المناطقية) إلى لغة يومية تُستخدم لتحديد "من يحق له الكلام" و"من يُشكّ فيه" و"من يُعامل كمواطن كامل". وفي المقابل، حين تغيب الضمانات وتضعف القواعد العامة للمشاركة، يتراجع مفهوم المواطنة الجامعة لصالح انكفاء هوياتي يطلب الحماية قبل السياسة.

في جلسة حلب-القامشلي، ظهر بوضوح كيف يُعاد تعريف المشاركة من بوابة الاعتراف بالمكونات: فالمشاركة السياسية لا تُفهم فقط كحق فردي، بل كتمثيل جماعي واعتراف دستوري بالهوية. عبّرت إحدى المشاركات عن ذلك بحدة حين ربطت بين شكل الدولة المكتوب على بطاقة الهوية وبين استعدادها للانخراط السياسي ضمنها: "أنا كسريانية... ما هو الشيء الذي سيربطني بالجمهورية العربية السورية ولا أي شيء... هويتي السريانية هي الأولية... إذا لم يتم الاعتراف فيني كسريانية لن أعترف بالدولة العربية السورية... أو أنا ككوردية إذا لم أحصل على حقي بالدستور مكتوباً وليس بشكل شفهي".

هنا تصبح المشاركة مشروطة باعتراف الدولة بالمكوّن، لا بمجرد فتح "قنوات" سياسية عامة.

وفي جلسة دمشق- طرطوس، اتخذت الهوية شكلاً أكثر التباساً حيث لا تتمثل فقط بالبعد الطائفي، بل أيضاً بالبعد المناطقي / دمشق - طرطوس - دير الزور1 /، وتظهر بوصفها ردّ فعل على "العقاب الجماعي" أو "التهميش التاريخي" وغياب التضامن بين المناطق. ويصف أحد المتحدثين هذا الميل بوصفه "انكفاء هوياتي محلي... مو عأساس طائفي... بتصير هوية دير الزور أبعد من أنها هوية طائفية بتصير هوية محلية".

«تصبح هوية دير الزور مثلاً أبعد من كونها هوية طائفية، تتحول إلى هوية محلية.»

هذا الانكفاء ينعكس مباشرة على المشاركة؛ فحين تُقرأ السياسة كصراع مظلوميات محلية، تصبح القدرة على العمل الوطني المشترك أضعف، وتُستبدل المشاركة العامة بمنطق "كل منطقة تدافع عن نفسها".

أما في جلسة حمص-السويداء، فبرزت الهوية كأحد مفاتيح منع الانزلاق إلى عنف جديد، لا فقط كأداة تفسير للماضي. وجاءت مطالبة صريحة بتحويل خطاب "الفرز الطائفي" إلى جريمة سياسية/قانونية، بوصفه شرطاً لحماية المجال العام نفسه وإعادة فتحه أمام مشاركة لا تُنتج ضحايا جدداً: "أعتقد أن ما يمكن أن يجمعنا هو تجريم الخطاب الطائفي؛ يجب أن يكون الخطاب الطائفي جريمة حتى لا يكون هناك ضحايا جدد أو مجرمون جدد". هذه المقاربة ترى أن ضبط خطاب الهوية هو مدخل لضبط شروط المشاركة ومنع تحويل السياسة إلى "تحريض" أو "ثأر".

«يجب أن يكون الخطاب الطائفي جريمة، حتى لا يكون هناك ضحايا جدد أو مجرمون جدد.»

وعلى المستوى الوطني، انعكس هذا التشابك بشكل مكثف: فالهويات لا تعمل وحدها، بل تتفاعل مع تعريف المواطنة ذاته (هل هي علاقة مع الدولة أم بين المواطنين؟)، ومع توسّع/تضييق المجال العام. يلخّص أحد المتحدثين ذلك بوضوح حين يقول إن واقع المشاركة بات محكوماً بتحديات مرتبطة بالهوية وبالتعريف الملتبس للمواطنة، في ظل سياق قَلِق ومتغير: "توجد تحديات وإشكاليات لها علاقة بالهوية وتعريفنا نحن للمواطنة... كعلاقة بيننا وبين الدولة وكعلاقتنا نحن المواطنين مع بعضنا البعض".
لكن الأهم أنّ الجلسات تكشف أيضاً أنّ أثر الهوية على المشاركة ليس متساوياً دائماً؛ فهو يتغير تبعاً للقرب أو البعد عن السلطة. حين يكون الفرد/المجموعة "قريبين" من دوائر القوة أو محميين ضمن شبكات نفوذ، قد تتراجع كلفة الهوية في المجال السياسي (أو تُستخدم كرافعة). أما حين يكونون "بعيدين" أو في موقع معارض/غير مرغوب، تصبح الهوية عبئاً مضاعفاً حيث تُرفع كعلامة اشتباه، أو كذريعة إقصاء، أو كخطر أمني. بهذا المعنى، لا تحسم الهوية وحدها مساحة المشاركة، بل تحسمها علاقة الهوية بميزان القوة: من يملك الحماية، ومن يفتقدها، ومن يُسمح له بتمثيل نفسه، ومن يُطلب منه أولاً أن يثبت "ولاءه" أو "براءته" قبل أن يُسمح له بالمشاركة السياسية.

ثالثاً: مساحات النساء والشباب في المشاركة السياسية

تكشف الجلسات الحوارية أن مساحات المشاركة السياسية للنساء والشباب في سوريا خلال المرحلة الانتقالية تتشكل عند تقاطع عدة عوامل بنيوية: الأمن، والهوية، والاقتصاد، والرقابة الاجتماعية، وطبيعة السلطة السياسية ذاتها. وعلى خلاف التصورات الشائعة التي تختزل المسألة في ضعف التمثيل أو نقص الفرص، أظهرت النقاشات أن المشكلة أعمق من ذلك، إذ ترتبط ببنية المجال العام نفسه وبحدود ما يُسمح به سياسياً واجتماعياً. فالنساء والشباب لا يواجهون فقط تحديات المشاركة السياسية، بل يواجهون أيضاً تعريفاً ضيقاً لما هو مقبول منهم سياسياً، حيث يُدفعون غالباً نحو أدوار مدنية أو اجتماعية أو إغاثية، بينما تبقى السياسة بمعناها المباشر مجالاً أكثر انغلاقاً وحساسية.

في جلسة طرطوس-دمشق، ظهر هذا التحدي بوضوح في النقاش حول موقع الشباب في المجال العام، حيث أشار أحد المشاركين إلى أن غياب المساحات المنظمة والآمنة للعمل السياسي يجعل كثيراً من الشباب خارج المجال العام، ليس بسبب غياب الرغبة وإنما بسبب غياب البيئة الممكنة للمشاركة. وقد عبّر أحد المشاركين عن ذلك بشكل مباشر قائلاً: "أغلب الشباب ما عم يشاركوا بالعمل العام مع الأسف... ما في مساحة إلهم".

أما في جلسة حمص-السويداء، طُرح سؤال المشاركة السياسية للشباب في سياق الخوف من تبعات الانخراط السياسي، حيث يرتبط العمل السياسي

بمخاطر مباشرة تتعلق بالأمن الشخصي والاستقرار المعيشي. وقد عبّر أحد المشاركين عن هذه المعضلة قائلاً: "كيف ستشارك فئة الشباب بإعادة هيكلة الدولة أو الانضمام إلى حزب سياسي؟ هذا يعرضه للخطر... ويجعل حياته مسلوبة الإرادة في البلد ولا يستطيع تأمين لقمة عيشه".
هنا تظهر المشاركة السياسية بوصفها مخاطرة شخصية واقتصادية في آن معاً، حيث يصبح الانخراط في العمل السياسي خياراً مكلفاً قد يهدد الاستقرار الفردي أو العائلي.

هذا الغياب للمساحات وتقاطعه مع عوامل الخوف والإحباط، لا تحد فقط من المشاركة، بل تساهم أيضاً في إعادة إنتاج الفجوة بين الأجيال، بحيث يبدو كما لو أنّ العمل السياسي محصورٌ ضمن دوائر محدودة أو نخب ضيقة تنتمي إلى فئات عمرية أكبر ممن اختبروا سابقاً العمل السياسي المنظم أو غير المنظم، واختبروا معه استبداد السلطة وعنفها فأصبحوا أكثر مرونة في تطوير استجاباتهم تجاه الواقع المحبط أو الخوف. وهم من خلال تجربتهم يقدمون أنفسهم بشكل أقرب إلى الوصاية على العمل السياسي أو حتى اختزاله من خلالهم، وبالتالي يجد الشباب أنفسهم أقرب إلى المبادرات المحلية أو العمل التطوعي منهم إلى العمل السياسي المنظم.

أما بالنسبة للنساء، فقد أظهرت النقاشات أن التقدم الذي تحقق في بعض السياقات لا يزال جزئياً أو محدود الأثر. ففي جلسة حلب-القامشلي، أشار المشاركون إلى أن النساء بدأن بالفعل بالدخول إلى بعض مواقع القرار أو مواقع العمل العام خلال السنوات الأخيرة، إلا أنّ هذا الحضور لا يزال في كثير من الأحيان أقرب إلى التمثيل الرمزي منه إلى المشاركة السياسية الكاملة. وقد عبّرت إحدى المشاركات عن ذلك بقولها: "بالنسبة لوضع المرأة، المرأة أخذت أدوار في مراكز اتخاذ القرار وهذا الشي كان جديد... بس كان في شيء نصف شكلي، يعني ما هو 100%". يعكس هذا التوصيف إدراكاً واسعاً بأن وجود النساء في بعض المواقع لا يعني بالضرورة امتلاكهن القدرة الفعلية على التأثير في السياسات أو القرارات، بل قد يكون جزءاً من إعادة تشكيل الصورة العامة للمشاركة دون تغيير جوهري في موازين السلطة.

وتتضاعف هذه التحديات حين تتقاطع مع عوامل الهوية والانتماء الاجتماعي. فالنساء الشابات، على سبيل المثال، يواجهن في كثير من الأحيان طبقات متعددة من القيود: قيود تتعلق بالنوع الاجتماعي، وأخرى مرتبطة بالرقابة الاجتماعية، وثالثة مرتبطة بالسياق السياسي والأمني. وفي بعض السياقات المحلية، تصبح مشاركة النساء في المجال السياسي موضع تشكيك أو وصم اجتماعي، ما يدفع كثيراً منهن إلى الاكتفاء بالمشاركة في مجالات أقل حساسية. في المقابل، يمكن لبعض السياقات أنْ توفر فرصاً أوسع نسبياً للنساء، خصوصاً في المناطق التي شهدت خلال السنوات الماضية تجارب مختلفة في التنظيم المحلي أو الإدارة الذاتية.

إلا أن هذه التجارب بدورها تواجه تحديات مرتبطة بالفجوة بين القرار والممارسة أو بين التمثيل والتمكين الفعلي.

وقد انعكست هذه الإشكاليات أيضاً في الجلسة الحوارية على المستوى الوطني، حيث برزت الحاجة إلى إعادة التفكير في بنية الحوار السياسي نفسه بحيث لا يبقى حكراً على النخب أو الفئات الأكبر سناً. ففي هذا السياق، شددت إحدى المشاركات على ضرورة توسيع فضاءات الحوار بحيث تشمل النساء والشباب بشكل فعلي، قائلة: "تفعيل دور المضافات... بحيث تشمل الشباب والنساء، وألا تكون هناك مركزية في الحوار مقتصرة على الفئة الأكبر عمراً وعلى الرجال دون النساء والفتيات". يعكس هذا الطرح إدراكاً متزايداً بأن توسيع المشاركة لا يتطلب فقط فتح المجال السياسي، بل يتطلب أيضاً إعادة تصميم المساحات الحوارية والمؤسساتية بطريقة تسمح بتمثيل أوسع للأجيال الجديدة وللنساء.

تشير هذه النقاشات مجتمعة إلى أنّ مسألة مشاركة النساء والشباب في المرحلة الانتقالية لا يمكن فهمها فقط من زاوية التمثيل العددي أو الفرص الشكلية. فالمشكلة تتعلق بطبيعة المجال السياسي نفسه: بمدى أمانه، وبمدى انفتاحه، وبالحدود الاجتماعية والثقافية التي تحكمه. وفي هذا المعنى، تصبح مشاركة النساء والشباب مؤشراً حاسماً على مدى قدرة المجتمع السوري على إعادة بناء مجال سياسي أكثر شمولاً، حيث لا تُمنح المشاركة بوصفها امتيازاً، بل تُمارس بوصفها حقاً فعلياً لجميع المواطنين.

رابعاً: المجتمع المدني كمساحة بديلة للمشاركة السياسية

تكشف النقاشات التي جرت في الجلسات الحوارية أنّ المجتمع المدني في السياق السوري الحالي لا يُنظر إليه فقط كقطاع تنموي أو اجتماعي، بل بوصفه إحدى المساحات القليلة المتبقية للمشاركة العامة في ظل غياب البنى الحزبية المنظمة وتقييد العمل السياسي المباشر. فمع استمرار غياب قانون أحزاب واضح، وضعف المؤسسات التمثيلية، وضبابية العلاقة بين المجتمع والدولة في المرحلة الانتقالية، أصبح المجتمع المدني بالنسبة لكثير من السوريين والسوريات المجال الأكثر واقعية لممارسة نوع من الفعل العام، سواء عبر المبادرات المحلية أو الجمعيات أو الشبكات المجتمعية.

غير أنّ النقاشات أظهرت أيضاً أنّ هذا الدور لا يخلو من التحديات، إذ يتأرجح المجتمع المدني بين كونه مساحة بديلة للمشاركة السياسية وبين تحوله إلى مجال محدود التأثير أو خاضع لضغوط السلطة والتمويل والرقابة الاجتماعية. ففي جلسة طرطوس-دمشق، طُرح المجتمع المدني بوصفه إحدى القنوات الممكنة للمشاركة في ظل انغلاق الأفق السياسي وغياب الأطر الحزبية، حيث أشار أحد المشاركين إلى أن غياب قانون الأحزاب يجعل من العمل

المدني إحدى المساحات القليلة المتاحة للعمل في الشأن العام. وفي هذا السياق طُرح السؤال بشكل مباشر: "هل يمكن أن يكون المجتمع المدني أحد ممكنات المشاركة السياسية حالياً في ظل انغلاق الأفق، ما في قانون أحزاب وما في دعم لأي حركة سياسية؟".

«هل يمكن أن يكون المجتمع المدني أحد ممكنات المشاركة السياسية حالياً في ظل انغلاق الأفق، ما في قانون أحزاب وما في دعم لأي حركة سياسية؟»

هذا السؤال يعكس إدراكاً متزايداً بأن المجتمع المدني قد يتحول، بحكم الضرورة، إلى بديل مؤقت للمجال السياسي، لكنه يطرح أيضاً إشكالية الحدود الفاصلة بين العمل المدني والعمل السياسي، خاصة في سياق ما تزال فيه السلطة متحفظة تجاه أي نشاط قد يُفسَّر بوصفه نشاطاً سياسياً.

في المقابل، أظهرت جلسة حلب-القامشلي أنّ المجتمع المدني في بعض السياقات المحلية لعب دوراً مهماً في الحفاظ على قدر من الفعل العام خلال سنوات النزاع، سواء عبر المبادرات المجتمعية أو العمل الإنساني أو المبادرات المحلية. غير أنّ المشاركين والمشاركات أشاروا أيضاً إلى أنّ هذا الدور لا يمكن أنْ يعوّض بالكامل عن غياب الحياة السياسية المنظمة، حيث يبقى العمل المدني أقرب إلى الاستجابة للحاجات الاجتماعية المباشرة منه إلى التأثير في السياسات العامة. وقد عبّر أحد المشاركين عن هذه المفارقة حين أشار إلى أن "المجتمع السوري يمتلك كفاءات وقدرات كبيرة، لكن غياب البيئة السياسية المناسبة يجعل هذه القدرات تعمل غالباً خارج المجال السياسي المنظم".

أما في جلسة حمص-السويداء، فقد برز المجتمع المدني بوصفه مجالاً نشطاً نسبياً مقارنة بالمجال السياسي، حيث أشار المشاركون والمشاركات إلى وجود مبادرات مجتمعية متعددة ونشاط مدني غني في المدينتين.

إلاّ أنّ هذا النشاط لا يترجم بالضرورة إلى تأثير سياسي مباشر، بل يبقى في كثير من الأحيان محصوراً في المجال الاجتماعي أو الخدمي. وقد لخّص أحد المشاركين هذه الحالة بقوله إن "شكل المشاركة السياسية قائم بحدوده الدنيا، بينما يوجد نشاط مدني غني جداً في سياق المدينتين".

مقابل نشاط مدني غني تبدو المشاركة السياسية بالحدود الدنيا

هذا التباين بين الحيوية المدنية وضعف المشاركة السياسية يعكس إلى حد كبير طبيعة المرحلة الانتقالية، حيث يتحرك المجتمع المدني في مساحة أوسع نسبياً من السياسة لكنه لا يمتلك الأدوات الكافية لتحويل هذا النشاط إلى تأثير سياسي مؤسسي.

كما أظهرت الجلسة الحوارية على المستوى الوطني أنّ المجتمع المدني يُنظر إليه أيضاً كأحد المسارات الممكنة لإعادة بناء المجال العام وإعادة تنظيم المصالح المجتمعية. فقد أشار المشاركون والمشاركات إلى أن النقابات والاتحادات المهنية يمكن أنْ تلعب دوراً مهماً في تنظيم المطالب المجتمعية وتمثيلها، خاصة في ظل ما وُصف بـ "التصحر السياسي" الذي أصاب البيئة الحزبية في سوريا. وفي هذا السياق طُرح سؤال جوهري حول إمكانية أن يشكّل العمل المدني والنقابي قناة بديلة لتجميع المصالح وتنظيمها، ريثما تتشكل بيئة سياسية أكثر انفتاحاً.

مع ذلك، أظهرت النقاشات أنّ المجتمع المدني نفسه ليس كتلة واحدة متجانسة، بل يتأثر بدوره بالاستقطابات المحلية والهوياتية والتمويلية. ولئنْ كانت الاستقطابات التمويلية وتوجهات الممولين أحد أكبر التحديات -سابقاً واليوم- تجاه تجانس كتلة المجتمع المدني، فإنّ الواقع السوري المستجد بعد سقوط النظام يفرض تحديات أكثر عمقاً وخطورة، ففي الوقت الذي يُنظر فيه إلى المساحات الجديدة للعمل المدني -لاسيما على المستوى المحلي- كواحدة من الفرص والإنجازات المتحققة بعد سقوط نظام الأسد، تبدو الخطورة في تحول مساحات العمل الجديدة هذه إلى مجرد استجابات آنية لمظالم المجتمعات المحلية، ومثل هذا الإغراق قد يحول المجتمع المدني الوليد على المستوى المحلي من ممثل لمصالح مجتمعاته إلى ممثل لمظالم هذه المجتمعات، وهو ما سيؤدي أكثر فأكثر إلى انكفاء المجتمع المدني داخل حدود مناطقية أو فئوية أو مصلحية ضيقة، بدلاً من الانفتاح والتلاقي تجاه العناوين والقضايا ذات الهم والاهتمام المشترك بين كل السوريين. الأمر الذي قد يحدّ من قدرته على لعب دور سياسي طويل المدى.

بذلك، تكشف الجلسات أنّ المجتمع المدني في سوريا يقف اليوم عند مفترق طرق: فمن جهة، يشكّل إحدى المساحات القليلة المتاحة للمشاركة العامة وتنظيم المبادرات المجتمعية، ومن جهة أخرى يواجه تحديات تتعلق بالاستقلالية والقدرة على التأثير والتمثيل. وفي هذا المعنى، يمكن النظر إلى المجتمع المدني ليس كبديل دائم عن العمل السياسي، بل كمساحة انتقالية قد تساعد على إعادة بناء المجال العام وتطوير ثقافة المشاركة
إلى أنْ تتشكل بيئة سياسية أكثر انفتاحاً تسمح بعودة الفعل السياسي المنظم.

خامساً: كيف نستعيد مساحتنا السياسية؟

تُظهر النقاشات التي جرت في جلسات الحوار التقاطعية والجلسة على المستوى الوطني أنّ سؤال استعادة المساحة السياسية لا يُطرح بوصفه مسألة تقنية مرتبطة بسنّ القوانين أو إنشاء الأحزاب فحسب، بل بوصفه سؤالاً أعمق يتعلق بإعادة بناء المجال العام نفسه بعد عقود من التصحر السياسي والخوف المتراكم من العمل في الشأن العام. فقد أجمع المشاركون والمشاركات على أنّ المجال السياسي في سوريا لا يزال هشاً ومحدوداً، وأن استعادته تتطلب مسارات متعددة ومتوازية تبدأ من المجتمع نفسه، ولا تنتظر بالضرورة مبادرة السلطة وفتحها للمجال السياسي.

أحد المقترحات التي تكررت عبر الجلسات تمثّل في بناء مساحات حوارية ومجتمعية قادرة على إعادة تنشيط النقاش السياسي تدريجياً، بحيث تتحول اللقاءات المحلية والمنتديات الحوارية إلى مساحات آمنة لتبادل الأفكار وبناء الثقة بين المواطنين. ففي جلسة طرطوس-دمشق، أشار المشاركون والمشاركات إلى أنّ بعض النقاشات السياسية بدأت بالفعل تظهر في شكل لقاءات أو "صالونات" سياسية غير رسمية، إلا أنها ما تزال محدودة التأثير بسبب الرقابة، أو الخوف من تحويل هذه النقاشات إلى فعل سياسي منظم. وقد وصف أحد المشاركين هذه الظاهرة بقوله إنّ المشاركة السياسية "تصير أحياناً مثل الصالونات السياسية بالكافيهات... الناس تتناقش لكن تبقى بعيدة عن التأثير الحقيقي". هذا التوصيف يعكس أن استعادة المجال السياسي تبدأ أحياناً من مبادرات صغيرة وغير رسمية، لكنها تحتاج إلى بيئة أكثر أماناً واستقراراً كي تتحول إلى فعل سياسي مؤثر.

كما برزت في جلسة حلب-القامشلي فكرة أنّ استعادة المساحة السياسية لا يمكن أنْ تتم دون إعادة بناء الثقة بين المجتمع والسلطة وبين المكونات المختلفة داخل المجتمع نفسه. فقد أشار المشاركون إلى أن فقدان الثقة بالوعود السياسية أو بالإصلاحات المعلنة يشكل أحد العوائق الرئيسة أمام المشاركة. وفي هذا السياق، أشار أحد المشاركين إلى أنّ السوريين كانوا يتوقعون بعد التحولات الأخيرة انفتاحاً أكبر في المجال العام، لكن هذه التوقعات بدأت تتراجع، قائلاً: "كلنا تفاءلنا أننا مقدمون على بلد يحترم المواطن ويتيح تعددية سياسية، لكن هذه الآمال بدأت تخيب وبدأنا نفقد الثقة". يشير هذا الطرح إلى أن استعادة المساحة السياسية تتطلب قبل كل شيء إعادة بناء الثقة في جدوى المشاركة السياسية نفسها، لأن فقدان هذه الثقة يدفع كثيراً من المواطنين إلى الانكفاء أو الابتعاد عن المجال العام.

"بدأت الآمال تخيب وبدأنا نفقد الثقة"

من جهة أخرى، أظهرت جلسة حمص-السويداء أنّ استعادة المساحة السياسية ترتبط أيضاً بمعالجة البعد الحقوقي وإرساء الحد الأدنى من العدالة والمساءلة، فضلاً عن تحسين الظروف الأمنية والاقتصادية. فقد أشار المشاركون والمشاركات إلى أنّ استمرار الانتهاكات وغياب المحاسبة يخلق بيئة يفقد فيها المواطنون الثقة بإمكانية العمل السياسي المنظم، لأن السياسة في هذه الحالة تصبح مجرد امتداد لصراعات غير محسومة أو مظالم غير معترف بها. وفي هذا السياق، لفت أحد المشاركين إلى أنّ الواقع الأمني الحالي يتضمن جرائم وانتهاكات تطال مختلف المكونات، بعضها بدافع الانتقام وبعضها بدافع الجريمة، قائلاً: "الحالة الأمنية من سرقات وجرائم قتل... وهي تطال كل المكونات بغض النظر عن انتمائهم الطائفي، فبعضها بدافع الانتقام، وهو الأبرز حالياً، وبعضها بدافع السرقة".

يشير هذا الطرح إلى أنّ إعادة بناء المساحة السياسية لا يمكن أن يتم دون معالجة هذه الانتهاكات ضمن إطار حقوقي واضح يضمن المساءلة والعدالة، لأنّ استمرار العنف أو الإفلات من العقاب يعمّق شعور عدم الأمان ويضعف الثقة بالمؤسسات. وفي هذا السياق، تصبح العدالة الانتقالية ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات جزءاً أساسياً من إعادة بناء المجال السياسي، إذ لا يمكن للمواطنين الانخراط في العمل العام بثقة ما لم يشعروا بأن النظام القانوني قادر على حمايتهم وضمان حقوقهم.

أما في الجلسة الحوارية على المستوى الوطني، فقد تركز النقاش حول أهمية بناء تكتلات مدنية وسياسية تدريجية قادرة على تنظيم المصالح المجتمعية وتمثيلها. فقد أشار بعض المشاركين إلى أنّ السوريين والسوريات بحاجة إلى إعادة بناء الحياة السياسية من القاعدة، عبر تشكيل شبكات وتجمعات مدنية يمكن أن تتحول لاحقاً إلى أطر سياسية أكثر تنظيماً. وفي هذا السياق شدد أحد المشاركين على أن استعادة المساحة السياسية لا يمكن أن تتم بالانتظار، بل بالمبادرة المجتمعية والعمل التراكمي، قائلاً: "المساحة تؤخذ ولا تُعطى... إذا انتظرنا السلطة لتعطينا مساحة فلن تعطينا مساحة". تعكس هذه العبارة إدراكاً متزايداً لدى المشاركين بأنّ إعادة بناء المجال السياسي تتطلب مبادرات مجتمعية حقيقية، فاعلة، ومستقلة، وأنّ المجتمع نفسه يجب أن يلعب دوراً فاعلاً في خلق هذه المساحات بدلاً من انتظار فتحها من قبل السلطة.

تشير هذه المقترحات مجتمعة إلى أنّ استعادة المساحة السياسية في سوريا ليست عملية سريعة أو مباشرة، بل مسار طويل يتطلب تفاعلاً بين عدة مستويات: بناء الثقة، وتوسيع المساحات الحوارية، وتعزيز دور المجتمع المدني والنقابات، وتوفير حدّ أدنى من الأمان السياسي والاقتصادي، وتحقيق العدالة. وفي هذا المعنى، فإنّ استعادة المجال السياسي لا تعني فقط إعادة فتح المجال أمام الأحزاب أو الانتخابات، بل تعني أيضاً إعادة بناء الثقافة

السياسية نفسها، بحيث تصبح المشاركة في الشأن العام جزءاً طبيعياً من علاقة المواطنين بالدولة وببعضهم البعض.

المحور الثاني: العقد الاجتماعي وبناء السلام

أولاً: هل يمكن صياغة عقد اجتماعي يجمع السوريين والسوريات؟

تُظهر الجلسات المتقاطعة أنّ سؤال "بناء عقد اجتماعي جامع" لا يُطرح اليوم بوصفه تمريناً نظرياً أو نقاشاً دستورياً منفصلاً عن الواقع، بل بوصفه اختباراً لإمكانية إعادة بناء الحدّ الأدنى من الثقة بين السوريين من جهة، وبين المجتمع والسلطة من جهة أخرى.

ففي جلسة دمشق-طرطوس برز تشخيص مباشر بأنّ المعضلة الأولى ليست في "شكل العقد" بل في غياب الإرادة السياسية والبيئة الممكنة لإنتاجه، حيث قال أحد المشاركين بوضوح: "بس ما ظنيت في نية من جميع الأطراف... ما في نية عقد اجتماعي... ما في فرصة لعقد اجتماعي حالي... المرحلة الانتقالية لا يمكن بناء عقد اجتماعي فيها". هذا الطرح يربط قابلية العقد الاجتماعي بمسألة الشرعية والسلوك السياسي للسلطة، لا بمجرد إطلاق مسارات حوارية شكلية.

لا وجود لأي نية تجاه عقد اجتماعي
لا وجود لأي فرصة حالياً

في المقابل، شددت جلسة حمص-السويداء على أنّ أي عقد "يجمع" لا يمكن أن يُبنى فوق إنكار الانتهاكات أو فوق ذاكرة جريحة لا تجد سبيلاً للاعتراف، وأنّ المدخل الواقعي يبدأ من الاعتراف والمحاسبة بوصفهما شرطين لتأسيس الثقة. وقد عبّرت إحدى المشاركات عن ذلك عبر ربط العقد الاجتماعي مباشرةً ببيئة "صحية" تبدأ باعتراف السلطة بمسؤوليتها عمّا حدث، ثم تُستكمل بمساءلة واضحة، قائلة إن بناء عقد اجتماعي يتطلب: "اعتراف السلطة بالمجازر... وبناء ثقة متبادلة بعد الاعتراف والمساءلة والمحاسبة... العقد ليس مجرد كتابات على الورق". هنا تظهر العدالة الانتقالية لا كملف حقوقي منفصل، بل كشرط تأسيسي يمنع أن يتحول "العقد" إلى وثيقة تُدار فوقها دورة عنف وإنكار جديدة.

أما جلسة حلب-القامشلي فسلّطت الضوء على تحدٍّ إضافي يمس العقد

الاجتماعي من حيث تعدد التجارب السياسية والإدارية خلال سنوات النزاع، واتساع الفجوة المعرفية بين السوريين حول ما عاشته كل منطقة.

في هذا السياق طُرح سؤال شديد الدلالة حول إمكانية البناء على تجارب محلية قائمة بوصفها خبرة سورية لا ينبغي محوها، مع الإقرار بأنّ السوريين خسروا كثيراً بسبب الانقطاع بين الجغرافيات حيث قالت إحدى المشاركات من القامشلي في إشارة إلى تجربة العقد الاجتماعي في شمال وشرق سوريا: "بتغير الجغرافيا وتغير أشكال السيطرة... أين هو العقد الاجتماعي وما هو مستقبله وهل يمكن البناء على نفس التجارب السابقة؟... أن تجتمع كل المكونات وتبني على تجربة سورية موجودة... هذا يبين كم نحن السوريين خسرنا... لا نعرف بعضنا ولا نعرف ماذا يحدث بكل منطقة".

"نحن، السوريين، لا نعرف بعضنا ولا نعرف ماذا يحدث في كل منطقة"

يشير ذلك إلى أنّ العقد الاجتماعي الجامع يحتاج إلى "جسر معرفة" بين السوريين، اعتراف متبادل بالتجارب المختلفة، وضمانات لعدم التهميش الإقصاء، وصياغة قواعد مشتركة تعترف بالتنوع القومي/الديني/المناطقي بدل القفز فوقه.

ورغم قتامة السياق من حيث إرث الاستبداد، الانهيار الاقتصادي، هشاشة المؤسسات، وفقدان الثقة على المستويين الأفقي والشاقولي، تُظهر جلسة الحوار على المستوى الوطني أنّ نافذة الفرص ليست مغلقة بالكامل، لكنها مشروطة بتحويل الحوار من "لقاء" إلى مسار مجتمعي تراكمي يفتح موضوعات شائكة مثل العدالة الانتقالية ويحوّلها إلى معرفة عامة ومطلب منظم. فقد دعا أحد المشاركين إلى ورشات وطنية تُنظِّم النقاش العام حول العدالة الانتقالية وجبر الضرر وتمكين النساء والشباب، مؤكداً أهمية أن "يجتمع السوريين بكل المحافظات حول العدالة الانتقالية وأهميتها في جبر الضرر وبناء سوريا الحديثة".

بهذا المعنى، تظهر الفرصة في نقطتين أساسيتين: الأولى وجود رغبة عند جزء من المشاركين والمشاركات في إعادة وصل السوريين ببعضهم عبر حوار صريح حول المظالم، والثانية إدراك متزايد بأن العقد الاجتماعي لا ينجح كنصٍّ فوقيّ ما لم يُترجم إلى إجراءات ملموسة تشمل: قواعد حكم واضحة، وضمانات حقوق متساوية إلى جانب الاعتراف والمساءلة، وربط ذلك كله بحدٍّ أدنى من الاستقرار الاقتصادي الذي يجعل "التعاقد" قابلاً للحياة لا شعاراً مفرغاً من مضمونه.

بناءً عليه، يمكن القول إنّ إمكانية صياغة عقد اجتماعي يجمع السوريين والسوريات تبقى قابلة للتحقق فقط إذا توفرت مجموعة شروط متلازمة: بيئة سياسية آمنة وفاعلة تسمح بإنتاج عقد اجتماعي غير مفروض ولا إقصائي مملوك من قبل السوريين/ات كافة، مسار عدالة انتقالية ذو صدقية (اعتراف، حقيقة، مساءلة، جبر ضرر، ضمان عدم التكرار)، معالجة الانهيار الاقتصادي كجزء من معنى العقد الاجتماعي ومضمونه (تنشيط الحيوية الاقتصادية - إعادة تفعيل سلاسل القيمة والتوريد - دعم منظومة الحماية المجتمعية - تعزيز المسؤولية الاجتماعية). كل هذا إلى جانب ضمانات مؤسسية تعيد إطلاق عملية حوكمة شاملة للدولة ومؤسساتها، تمنع إعادة إنتاج التهميش والفساد وبالتالي تمنع عودة الاستبداد بصيغ جديدة.

ثانياً: من أين نبدأ: بناء الدولة، بناء الثقة، أم بناء السلام؟

أظهرت النقاشات التي جرت في الجلسات الحوارية أنّ سؤال نقطة البداية في مسار إعادة بناء العقد الاجتماعي في سوريا لا يحظى بإجابة واحدة متفق عليها، بل يعكس اختلاف السياقات المحلية وتجارب المجتمعات مع الحرب والانتهاكات وتبدّل موازين السلطة. فقد برزت في النقاشات ثلاثة توجهات رئيسة حول نقطة البداية: البدء ببناء الدولة والمؤسسات، أو البدء بإعادة بناء الثقة، أو البدء بمسار بناء السلام ومعالجة آثار النزاع. وتعكس هذه التوجهات المختلفة ليس فقط اختلاف الأولويات، بل أيضاً اختلاف التجارب التي عاشتها المجتمعات المحلية خلال سنوات الصراع.

التوجه الأول ركّز على أولوية بناء الدولة ومؤسساتها بوصفه المدخل الضروري لإعادة تنظيم المجال العام ووضع قواعد واضحة للعلاقة بين المواطنين والسلطة. ففي بعض النقاشات، خصوصاً في جلسة حلب-القامشلي، برزت فكرة أن غياب المؤسسات الفاعلة أو ضعفها يجعل الحديث عن عقد اجتماعي أو عن سلام مستدام، حديثاً نظرياً يصعب تطبيقه. وقد أشار أحد المشاركين إلى أنّ الواقع الحالي يتسم بتعدد السلطات وغياب وضوح المرجعيات السياسية، وهو ما يجعل بناء الدولة أولوية أولى قبل الانتقال إلى المسارات الأخرى. وفي هذا السياق جاء طرح أحد المشاركين بأنّ السوريين بحاجة أولاً إلى إطار سياسي واضح يجمع المكونات المختلفة ويحدد شكل الدولة قبل الحديث عن بقية المسارات، حيث أشار إلى: "ضرورة أن تجتمع كل المكونات ضمن إطار سياسي جامع يسمح بالبناء على التجارب المحلية المختلفة بدل تجاهلها أو إلغائها".

في المقابل، شددت بعض النقاشات على أنّ بناء الدولة لا يمكن أنْ يسبق إعادة بناء الثقة، لأنّ المؤسسات لا يمكن أنْ تعمل بفاعلية في مجتمع فقد الثقة داخلياً وبين مكوناته المختلفة، ومع السلطة.

ففي جلسة طرطوس-دمشق، برزت هذه الفكرة بوضوح حين أشار المشاركون إلى أنّ أي محاولة لبناء مؤسسات أو صياغة عقد اجتماعي ستبقى محدودة التأثير ما لم تُعالج فجوة الثقة العميقة بين المجتمع والسلطة.

وقد عبّر أحد المشاركين عن ذلك بقوله: "الثقة اليوم شبه معدومة لا بين الناس والسلطة ولا بين المكونات نفسها، لذلك الحديث عن عقد اجتماعي قبل إعادة بناء هذه الثقة يبدو سابقاً لأوانه".

يشير هذا الطرح إلى أنّ إعادة بناء الثقة ليست مجرد نتيجة لاحقة لبناء الدولة، بل شرطاً أولياً لنجاح أي عملية سياسية أو مؤسسية.

**"الحديث عن عقد اجتماعي
قبل إعادة بناء الثقة بين
مكونات المجتمع وبينهم
وبين السلطة.
يبدو سابقاً لأوانه."**

أما التوجه الثالث فقد ركّز على أولوية بناء السلام ومعالجة آثار النزاع بوصفه المدخل الواقعي لأي مسار سياسي مستدام. ففي جلسة حمص-السويداء، برزت فكرة أنّ المجتمع السوري ما يزال يعيش آثار العنف والانتهاكات والانقسامات العميقة، وأنّ أي محاولة لإعادة بناء الدولة أو صياغة عقد اجتماعي لن تنجح ما لم تُعالج هذه الجراح أولاً. وقد عبّر أحد المشاركين عن ذلك بوضوح حين أشار إلى أنّ السلام لا يعني فقط وقف العنف المباشر، بل يتطلب معالجة المظالم والانتهاكات التي تراكمت خلال سنوات الحرب وما بعدها. وفي هذا السياق أكد أحد المشاركين أن "الاعتراف بالانتهاكات والمساءلة عنها يمثلان نقطة البداية لأي عملية مصالحة أو بناء سلام حقيقية، لأن تجاهل هذه القضايا سيعيد إنتاج أسباب النزاع نفسها".

وعلى المستوى الوطني، أظهرت الجلسة الحوارية أنّ هذه المسارات الثلاثة لا ينبغي النظر إليها بوصفها بدائل متنافسة بقدر ما هي مسارات متداخلة يجب أن تسير بشكل متوازٍ. فقد أشار أحد المشاركين إلى أن السوريين/ات بحاجة إلى مسار حواري وطني واسع يعالج في الوقت نفسه قضايا العدالة الانتقالية وبناء الثقة وإعادة تنظيم الحياة السياسية، مؤكداً أن هذه القضايا لا يمكن فصلها عن بعضها البعض. وفي هذا السياق دعت إحدى المشاركات إلى "إطلاق ورشات حوارية واسعة حول العدالة الانتقالية وجبر الضرر وبناء الدولة" بوصفها خطوة أساسية نحو بناء سوريا جديدة قائمة على المواطنة المتساوية.

تشير هذه النقاشات إلى أنّ اختلاف الآراء حول نقطة البداية يعكس اختلاف التجارب المحلية، لكنه يكشف أيضاً عن إدراك متزايد بأنّ إعادة بناء العقد الاجتماعي في سوريا لن تتحقق عبر مسار واحد أو خطوة واحدة. فبناء الدولة دون بناء الثقة قد يؤدي إلى مؤسسات ضعيفة أو فاقدة للشرعية، وبناء السلام دون إصلاح مؤسسي قد يبقى هشاً وقابلاً للانهيار. في حين أن إعادة بناء الثقة دون معالجة الانتهاكات قد تبدو غير واقعية. لذلك يميل كثير من المشاركين والمشاركات إلى اعتبار أنّ المسار الأكثر واقعية هو مسار مركّب يبدأ بخطوات متزامنة في اتجاهات متعددة: بناء مؤسسات الدولة، وإطلاق مسارات العدالة الانتقالية، وتعزيز الحوارات المجتمعية التي تعيد بناء الثقة بين السوريين أنفسهم.

ثالثاً: العقد الاجتماعي والحوكمة

أظهرت النقاشات في الجلسات الحوارية أنّ مسألة شكل الحوكمة وعلاقة المركز بالأطراف تُعد أحد المفاتيح الأساسية لفهم إمكانية صياغة عقد اجتماعي جديد في سوريا. فبالنسبة لكثير من المشاركين والمشاركات، لا يمكن التفكير في عقد اجتماعي جامع دون إعادة تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمعات المحلية، خصوصاً بعد سنوات من الصراع أدت إلى نشوء تجارب حوكمة محلية مختلفة، وتفاوت كبير في أشكال الإدارة والسلطة بين المناطق. وقد انعكس ذلك في النقاشات حول اللامركزية الإدارية، وحق المجتمعات المحلية
في إدارة شؤونها، وحدود سلطة المركز.

في جلسة حلب-القامشلي، ظهر بوضوح أنّ مسألة الحوكمة ترتبط بتجربة شمال شرق سوريا وما اختبرته من نمط متمايز يتعلق بالإدارة المحلية. وقد أشار المشاركون/ات إلى أنّ أي عقد اجتماعي جديد يجب أن يأخذ بعين الاعتبار التجارب التي نشأت خلال سنوات النزاع، وألاّ يُفرض نموذج مركزي موحد يتجاهل هذه التجارب. وقد عبّر أحد المشاركين عن ذلك قائلاً: "تغيرت الجغرافيا وتغيرت أشكال السيطرة... فالسؤال اليوم أين هو العقد الاجتماعي وما مستقبله؟ وهل يمكن البناء على الآليات نفسها التي تشكلت خلال هذه السنوات، بحيث تجتمع كل المكونات ضمن إطار واحد؟". يعكس هذا الطرح إدراكاً متزايداً بأنّ أي صياغة جديدة للعلاقة بين الدولة والمجتمع يجب أن تستفيد من الخبرات المحلية التي نشأت خلال سنوات الحرب، بدلاً من محاولة إعادة فرض نموذج مركزي قديم لا يعكس التحولات التي حدثت على الأرض، وأثبتت التجربة ضعف جدواه.

أما في جلسة حمص-السويداء، فقد ارتبط النقاش حول الحوكمة بشكل وثيق بفكرة إدارة المجتمعات المحلية لشؤونها، خصوصاً في المناطق التي شهدت تراجعاً لدور الدولة أو ضعفاً في مؤسساتها خلال السنوات الماضية. وقد

أشار المشاركون إلى أنّ المجتمعات المحلية طورت خلال هذه الفترة أشكالاً مختلفة من التنظيم الذاتي والتنسيق المجتمعي التي أثبت الواقع في كثير من الأحيان قدرتها على الاستجابة للتحديات التي تعيشها هذه المجتمعات، مما عزز المطالبة بمساحة أكبر للإدارة المحلية في المستقبل.

"الناس اليوم تريد أن يكون لها دور حقيقي في إدارة شؤونها، وليس فقط انتظار قرارات تأتي من المركز."

وفي هذا السياق قال أحد المشاركين: "المجتمع المحلي اضطر خلال السنوات الماضية أن ينظم نفسه بنفسه، لأن الدولة كانت غائبة... لذلك الناس اليوم تريد أن يكون لها دور حقيقي في إدارة شؤونها، وليس فقط انتظار قرارات تأتي من المركز". يعكس هذا الطرح رؤية ترى في اللامركزية الإدارية وسيلة لتقريب الدولة من المجتمع، ولتقليل الفجوة التي نشأت بين المواطنين والمؤسسات المركزية خلال سنوات النزاع.

"إذا بقيت كل القرارات بيد المركز فلن يتغير شيء في العلاقة بين الدولة والمجتمع."

في المقابل، أظهرت جلسة دمشق-طرطوس أنّ النقاش حول الحوكمة لا يقتصر على توزيع الصلاحيات بين المركز والأطراف، بل يرتبط أيضاً بمسألة العدالة في توزيع السلطة والموارد. فقد أشار المشاركون إلى أنّ الشعور بالتهميش أو الإقصاء في بعض المناطق ساهم في تعميق الانقسامات المحلية، وأن أي صيغة جديدة للحكم يجب أن تعالج هذا الخلل. وقد عبّر أحد المشاركين عن ذلك بوضوح قائلاً: "المشكلة ليست أن يكون هناك مركز، بل كيف توزع السلطة والموارد... إذا بقيت كل القرارات بيد المركز فلن يتغير شيء في العلاقة بين الدولة والمجتمع". يشير هذا الطرح إلى أنّ مفهوم الحوكمة بالنسبة لكثير من المشاركين والمشاركات ليست مجرد ترتيبات إدارية، بل أداة لإعادة توزيع السلطة وتعزيز المشاركة السياسية على المستوى المحلي.

أما في الجلسة الحوارية على المستوى الوطني، فقد طُرح موضوع الحوكمة في سياق أوسع يتعلق بإمكانية الجمع بين وحدة الدولة وحق المجتمعات المحلية في إدارة شؤونها. وقد شدد المشاركون على أنّ التحدي الرئيس يكمن في إيجاد توازن بين الحفاظ على الدولة السورية كإطار سياسي جامع وبين

الاعتراف بالتنوع الجغرافي والاجتماعي والسياسي داخل المجتمع السوري. وفي هذا السياق قال أحد المشاركين: "نحتاج دولة واحدة، لكن هذه الدولة يجب أن تسمح بإدارة محلية حقيقية... لأن المركز وحده لا يستطيع أن يدير كل هذه التعقيدات الموجودة في سوريا".

تشير هذه النقاشات إلى أنّ مسألة الحوكمة تمثل أحد العناصر الحاسمة في أي محاولة لصياغة عقد اجتماعي جديد في سوريا. فبعد سنوات من الصراع والتفكك المؤسسي، لم يعد السؤال مقتصراً على شكل النظام السياسي، بل أصبح يتعلق أيضاً بكيفية توزيع السلطة بين المركز والمجتمعات المحلية. وفي هذا السياق، تبدو اللامركزية الإدارية بالنسبة لكثير من المشاركين والمشاركات وسيلة لإعادة بناء الثقة بين الدولة والمجتمع، ولإيجاد توازن جديد بين وحدة الدولة وحق المجتمعات في إدارة شؤونها. كما أنّ هذه المقاربة قد تساهم في تقليل الاحتقان بين المناطق المختلفة، وتعزيز المشاركة السياسية على المستوى المحلي، ما يجعلها أحد المداخل الممكنة لإعادة بناء عقد اجتماعي أكثر شمولاً واستقراراً بين السوريين والسوريات.

رابعاً: كيف يمكن بناء مقاربة سورية لبناء السلام؟

تكشف النقاشات التي جرت في الجلسات الحوارية أنّ مسألة بناء السلام في سوريا لا يمكن اختزالها في اتفاقات سياسية أو ترتيبات أمنية بين الأطراف المتصارعة، بل تتطلب مقاربة أوسع تنطلق من المجتمع نفسه وتعالج جذور النزاع التي تراكمت خلال سنوات الحرب وما بعدها. وقد ظهر في النقاشات أنّ المشاركين والمشاركات ينظرون إلى بناء السلام بوصفه عملية طويلة الأمد ترتبط بشكل مباشر بإعادة بناء العقد الاجتماعي، لأن السلام المستدام لا يمكن تحقيقه دون إعادة تعريف العلاقة بين السوريين أنفسهم، وكذلك العلاقة بين المجتمع والدولة.

أحد العناصر التي تكررت في النقاشات هو أنّ أي مقاربة سورية لبناء السلام يجب أن تبدأ بمعالجة المظالم والانتهاكات التي حدثت خلال سنوات النزاع، لأن تجاهل هذه القضايا سيجعل أي عملية سلام هشة وقابلة للانهيار.

ففي جلسة حمص-السويداء، شدد المشاركون على أنّ الاعتراف بالانتهاكات ومحاسبة المسؤولين عنها يشكلان شرطاً أساسياً لبناء الثقة بين السوريين. وقد عبّر أحد المشاركين عن ذلك بقوله: "ما فينا نحكي عن سلام إذا ما صار في اعتراف بالمظالم والانتهاكات... السلام الحقيقي يبدأ من العدالة". يشير هذا الطرح إلى أن العدالة الانتقالية ليست فقط أداة لمعالجة الماضي، بل تشكل أيضاً مدخلاً ضرورياً لبناء مستقبل مستقر.

كما أظهرت جلسة حلب-القامشلي أنّ بناء السلام في سوريا يتطلب الاعتراف بالتنوع الاجتماعي والسياسي الذي أصبح أكثر وضوحاً خلال سنوات النزاع، وأنّ أي محاولة لفرض نموذج موحد أو تجاهل التجارب المختلفة قد تعيد إنتاج التوترات نفسها. ففي هذا السياق، أشارت إحدى المشاركات إلى أن السوريين بحاجة إلى بناء صيغة تعايش جديدة تستند إلى الاعتراف المتبادل بين المكونات المختلفة، قائلةً: "نحن اليوم بحاجة أن نجتمع كسوريين بكل مكوناتنا... لأن المشكلة ليست فقط سياسية، بل أيضاً مشكلة ثقة بين الناس أنفسهم". يعكس هذا الطرح إدراكاً متزايداً بأن بناء السلام لا يقتصر على تسويات سياسية بين النخب، بل يتطلب أيضاً إعادة بناء العلاقات الاجتماعية بين المجتمعات المحلية المختلفة.

وفي جلسة دمشق-طرطوس، برزت فكرة أنّ المجتمع المدني والمبادرات المحلية يمكن أنْ تلعب دوراً محورياً في بناء السلام، خصوصاً في ظل محدودية المساحات السياسية الرسمية. فقد أشار المشاركون/ات إلى أنّ المبادرات المجتمعية والحوار المحلي قد تساهم في تخفيف التوترات وبناء جسور التواصل بين المجتمعات المختلفة. وقد عبّرت إحدى المشاركات عن ذلك بقولها: "السلام ما بيجي بقرار سياسي فقط... لازم يجي من المجتمع نفسه، من الحوار بين الناس ومن المبادرات المحلية". يعكس هذا الطرح فهماً لبناء السلام باعتباره عملية اجتماعية تبدأ من القاعدة المجتمعية، وليس فقط من الاتفاقات السياسية العليا.

أما في الجلسة الحوارية على المستوى الوطني، فقد ظهر توجه نحو التفكير في بناء السلام بوصفه مساراً وطنياً شاملاً يجمع بين العدالة الانتقالية وإعادة بناء المؤسسات وتعزيز الحوار المجتمعي. فقد أشار أحد المشاركين إلى أنّ بناء السلام في سوريا يتطلب إطلاق مسارات حوار وطنية واسعة تسمح بمناقشة القضايا الخلافية بشكل صريح، بما في ذلك قضايا العدالة وجبر الضرر وإعادة بناء الدولة. وفي هذا السياق قال أحد المشاركين: "نحن بحاجة إلى حوار سوري واسع حول العدالة الانتقالية وجبر الضرر... لأن هذا هو الطريق لبناء سلام حقيقي".

تشير هذه النقاشات إلى أنّ إمكانية بناء مقاربة سورية لبناء السلام ترتبط بعدة عناصر متداخلة: معالجة المظالم والانتهاكات عبر مسارات العدالة الانتقالية، تعزيز الحوار بين المجتمعات المحلية المختلفة، الاعتراف بالتنوع الاجتماعي والسياسي داخل المجتمع السوري، وإيجاد توازن بين المبادرات المجتمعية والمسارات السياسية الرسمية. وفي هذا المعنى، فإنّ بناء السلام في سوريا لا يمكن أن يكون مجرد اتفاق سياسي بين الأطراف، بل يجب أن يتحول إلى عملية مجتمعية أوسع تعيد بناء الثقة بين السوريين أنفسهم وتؤسس لعقد اجتماعي جديد يقوم على المواطنة المتساوية والعدالة.

التوصيات

تستند هذه التوصيات إلى مجمل النقاشات والأفكار التي طرحها المشاركون والمشاركات خلال مسارات الحوار الثلاثة التي بنيت عليها هذه الورقة بشكلٍ تراكمي وهي: الجلسات المحلية، والجلسات التقاطعية بين المحافظات، والجلسة الحوارية على المستوى الوطني. وقد جرى استخلاص هذه التوصيات من القضايا والتحديات التي تكررت في النقاشات، ومن المقترحات العملية التي طرحها المشاركون والمشاركات انطلاقاً من خبراتهم المحلية وتجاربهم المباشرة مع قضايا المواطنة، والمشاركة السياسية، والعقد الاجتماعي، وبناء السلام.

وعليه، لا تُقدَّم هذه التوصيات بوصفها مقترحات نظرية مجردة، بل بوصفها خلاصة مركبة لما عبّر عنه المشاركون والمشاركات حول الأولويات والخطوات الممكنة لتعزيز المواطنة وإعادة بناء الثقة واطلاق مسار مشاركة حقيقي وفاعل، بما يهدف إلى تمكين السوريين من استعادة مساحة حضورهم وتأثيرهم في المجال العام
ضمن السياق السوري الراهن.

أولاً: على المستوى الوطني

1 - إعادة تعريف وظيفة الدولة ومؤسساتها:

• بوصفها ضامناً للحماية المتساوية والمشاركة المتكافئة، لا كأداة ضبط أمنية أو رمزية، وتثبيت حماية المواطنين/ات كالتزام تعاقدي أساسي بغض النظر عن الانتماء السياسي/الطائفي/القومي/المناطقي.

• كسر احتكار العنف وإخراجه من الاستخدام السياسي/الأيديولوجي وإعادة ضبطه ضمن مؤسسات نظامية خاضعة للمساءلة، وربط أي صلاحيات أمنية بمعايير قانونية واضحة.

• إنشاء آلية شكاوى وطنية مستقلة وآمنة مع حماية المبلّغين والشهود، وتفعيل آليات محاسبة علنية للانتهاكات الفردية والجماعية.

• الاستقرار المؤسسي والشفافية عبر معايير مستقرة لصنع القرار العام، تتيح الرقابة المجتمعية وتقلص من الغموض الذي يقوض الثقة، والحد من القرارات المتقلبة التي تنتج عدم يقين وانتماء معلق.

• إجراءات واضحة لمكافحة الفساد "الوظيفي" (رشاوى/واسطة) لأنه يفكك معنى الدولة كمؤسسة عادلة.

• إعادة تعريف العلاقة بين المركز والمحليات مؤسساتياً واجتماعياً وسياسياً واقتصادياً، بشكل يقلص الوصاية المركزية، ويضبط الاستقلالية المحلية، ويعزز حضور وفاعلية الطرفين.

2 - إدارة التنوع الهوياتي كجزء من المواطنة لا كبديل عنها:

• الاعتراف بالتعددية كجزء من المواطنة ورفض مقاربات "الصهر" أو "تجاوز الهويات" دون الاعتراف بها، لأنها قد تعيد إنتاج الإقصاء.

• إدارة التنوع عبر ضمانات دستورية/فوق دستورية تحمي حقوق المكونات (لغات، ثقافة، تمثيل) وتمنع هيمنة "اللون الواحد".

• إنهاء الممارسات التي تنتج "درجات مواطنة" (مشتبه به/مقبول/فلول...) عبر معيار واحد لتطبيق القانون وإجراءات موحدة تمنع التصنيف والانتقام.

• تجريم التحريض الطائفي/العنصري/المناطقي وخطاب الكراهية والعنف الرمزي وربطه بإنفاذ فعلي غير انتقائي، مع سياسات واضحة للمنابر العامة والإعلام.

3 - الاعتراف والعدالة الانتقالية كمدخل لإعادة بناء المواطنة

• إطلاق مقاربة وطنية لكشف الحقيقة والاعتراف بالانتهاكات الجسيمة بوصفها شرطاً لبناء أي عقد مواطنة جديد، وتثبيت الاعتراف كسياسة عامة لا كموقف خطابي.

• ضمان التوازن بين البعد القانوني للعدالة، والبعد المجتمعي الذي يُعنى بإعادة الثقة وترميم النسيج الاجتماعي.

• العمل على إطار وطني واضح للعدالة الانتقالية يتضمن: كشف الحقيقة، توثيق الانتهاكات، جبر الضرر، وضمانات عدم التكرار، مع مساءلة عادلة وغير انتقائية تنصف جميع الضحايا.

• إدماج المجالس المحلية ضمن هذا الإطار الوطني للعدالة الانتقالية كمكونات تنفيذية وتنسيقية ودعم قدرات المجالس في مجالات التوثيق، وإدارة الضحايا، والمصالحة، من خلال التدريب والشراكات.

• تشجيع إنشاء لجان مجتمعية مشتركة تشرف على تنفيذ برامج العدالة الانتقالية محلياً.

• ربط أي مسار دستوري/سياسي بمسار عدالة انتقالية قابل للتصديق: عدم تدوير رموز الانتهاكات، وعدم القفز فوق الجراح المفتوحة، وربط الشرعية السياسية بملف الحقوق.

• إعطاء أولوية لملفات المخطوفين والمفقودين والمختفين قسرياً عبر آلية تواصل شفافة ومنضبطة
مع العائلات تمنع "إدارة الألم" بالتسريبات أو الفوضى.

4 - فتح المجال العام وتنظيم المشاركة: من الاستعراض إلى التأثير

• تحويل "الحوار الوطني" إلى مسار تشاوري حقيقي: معايير تمثيل واضحة، محاضر علنية، تغذية راجعة، ومخرجات قابلة للقياس والمتابعة.

• توسيع قنوات المشاركة المجتمعية في السياسات العامة (مجالس تشاور، منصات حوار محلية - وطنية منتظمة، آليات استماع)، باعتبارها شرطاً لإعادة بناء الثقة لا ترفاً.

• إقرار قواعد شفافة للعمل السياسي والتمثيل تحدّ من "المشاركة الاستعراضية" وتفتح الباب لتشكيل أحزاب سياسية تعيد صياغة العلاقة مع هذه السلطة وتجاهها وفق معايير المساءلة والمشاركة ومنع الاستبداد.

• تعزيز دور النقابات والاتحادات المهنية كقنوات تمثيل مصالح وتنظيم مطالب، ورافعة لردم "التصحر السياسي".

5 - النساء والشباب: حماية وتمكين لا تمثيل رمزي

• حماية النساء كشرط مواطنة عبر إدماج الأمان والحماية من الوصم ضمن تعريف المواطنة، وعدم حصر مشاركة النساء في الكوتا أو التمثيل الشكلي.

• ضمان مشاركة النساء والشباب بآليات غير شكلية (صلاحيات، أدوار، موارد، وصول لصناعة القرار)، وربط هذه المشاركة بمسار تمكين حقيقي، قادر على نقل هذه المشاركة من حيز التمثيل إلى حيز التأثير الفعلي بما فيه من أدوار ومسؤوليات.

• اعتماد سياسة وطنية للحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي:

مراكز إبلاغ آمنة، حماية قانونية، تدريب كوادر إنفاذ القانون، خدمات نفسية واجتماعية، وإجراءات ردع للوصم والعقاب الاجتماعي ضد الناجيات.

ثانياً: على المستوى المحلي

1 - مبدأ عام: لا أولويات موحّدة فوق جروح مختلفة

• تجنب فرض مقاربة وطنية واحدة تتجاهل اختلاف الجرح المحلي، واعتماد "سلة تدخلات محلية" تعترف وتُراعي تمايز السياقات المحلية، مع وحدة معايير وطنية للحقوق والشمولية وتكافؤ الفرص.

2 - الحقوق اليومية كاختبار للمواطنة في كل محافظة

• إعطاء أولوية للحقوق اليومية: حرية التنقل، حماية الطرق والمؤسسات، التعليم والاعتراف بالشهادات، الوصول للخدمات... باعتبارها اختبارات سياسية للمواطنة لا ملفات خدمية منفصلة.

• إلغاء منطق الحصار الخدمي - المعيشي - التعليمي...، كأداة عقوبة جماعية أو كآلية لضبط علاقة المركز بالأطراف.

3 - حماية المجال العام محلياً وكسر دائرة الخوف

• فسح المجال لمشاركة المجتمعات المحلية في حماية محلياتها، وتقديم الدعم للأجهزة الأمنية/ العسكرية في منع الانتهاكات وتعزيز الأمن المجتمعي، ضمن إجراءات تضبط عمل هذه الأجهزة، وتمنع الانتقام والوصم والعقاب الجماعي، وربط ذلك بآليات مساءلة وعدالة محلية/وطنية غير انتقائية.

• فتح مساحات تعبير آمنة (مدنية/إعلامية/مجتمعية/حكومية)، وتجفيف منصات الوصم الفردي الجماعي وخطاب الكراهية، مع ضمانات عدم الملاحقة والمساءلة خارج إطار مؤسسات الدولة والقانون.

• تطوير آليات محلية للاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي والخطف وتجريم الوصم والعقاب الاجتماعي، وبناء مسارات إحالة للخدمات والدعم.

4 - المجتمع المدني والإعلام المحلي: شريك للمساءلة لا بديل هش

• تعزيز دور المجتمع المدني كشريك في صنع السياسات محلياً وتخفيف القيود الإدارية/الأمنية
على عمله (التمويل، الأنشطة، الحركة)، مع حماية استقلاليته.

• الاعتراف بدور المجتمع المدني المحلي في ردم فجوات المواطنة مؤقتاً دون تحميله عبء تعويض غياب الدولة على المدى الطويل.

• دعم الإعلام المحلي المتوازن ليكون أداة مساءلة لا منصة استقطاب، مع آليات لرصد التحريض والكراهية.

5 - الحوكمة المحلية واللامركزية كمدخل تعاقدي

• تحويل الحوكمة المحلية إلى مدخل لصياغة العقد الاجتماعي عبر الاعتراف بخبرات الإدارات المحلية السابقة (بمختلف نماذجها) ودمج ما يصلح منها ضمن نموذج لا مركزي فعّال مع وحدة معايير وطنية.

• تعزيز آليات المساءلة المحلية (مجالس تشاور، جلسات حوار دورية، منصات شكاوى محلية) لتقريب الدولة من الناس وإعادة بناء الثقة.

6 - تنشيط الاقتصاد المحلي كرافعة للتعايش

• إعادة الحيوية للاقتصاد المحلي عبر تثبيت قواعد واضحة للأسواق والعمل، وإعادة تفعيل سلاسل القيمة والتوريد التي قطعتها الحرب كرافعة للتماسك المجتمعي.

• معالجة سياسات الفصل/التسريح محلياً بمعايير شفافة وإجراءات اعتراض واضحة بما يعزز الأمان والإنصاف ويقلل الشعور بالعقاب الجماعي.

7 - أمثلة توجيهية حسب الخصوصيات (دون حصر)

• طرطوس: تفكيك الوصم والعقاب الجماعي، ومساحات تعبير آمنة، ومعالجة ملف الخدمة العامة/التسريح بمعايير واضحة.

• حلب: تعافٍ خدمي-اقتصادي، تثبيت قواعد الأسواق والعمل، وتوسيع مساحات المشاركة المحلية.

• حمص: تفكيك منطق التصنيف والانتقام، ضبط الانفلات، وبناء وساطات مجتمعية محمية قانونياً.

• دمشق: شفافية القرار والتعيينات، توسيع الفضاء المدني، وبناء منصات تشاور حقيقية.

ا • لقامشلي: الاعتراف والضمانات للمكونات، وترجمة النصوص إلى آليات تنفيذ ومساءلة.

• السويداء: الحقيقة والحماية والاعتراف، كسر الحصار الخدمي/التعليمي، وحماية الشهود والناجيات.

ثالثاً: على المستوى الدولي

1 - دعم العدالة الانتقالية وحماية الشهود وعائلات المفقودين والمختطفين والمختفين قسراً

• دعم فني وقانوني مستقل لتأسيس آليات توثيق ومساءلة وفق معايير حقوق الإنسان.

• تمويل برامج حماية الشهود والأسر ودعم آليات تواصل منظمة مع العائلات.

2 - دعم القدرات المحلية والحوكمة والمساءلة

• برامج تدريب إدارية وقانونية وتسهيل التمويل المحلي لتقليل هشاشة المنظمات وتعزيز قدرتها على إدارة حوار مجتمعي ومساءلة محلية.

• دعم رصد الديناميات المحلية وتقوية مؤسسات التمثيل المحلية بما فيها أجهزة السلطة المحلية واللجان/المبادرات المرتبطة بالسلم الأهلي والوساطة الاجتماعية.

• إطلاق برنامج لدعم الإدارة المحلية في سوريا يضمن المزاوجة بين الإصلاح القانوني وبناء قدرات أجهزة السلطة المحلية، لتقوية المجالس المحلية كمؤسسات منتجة للشرعية، لا مجرد منفّذة للقرارات.

3 - النساء والحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي

• دعم مراكز إبلاغ آمنة وخدمات نفسية وقانونية وبرامج مواجهة الوصم، وربط التمويل بمعايير حماية وقياس أثر فعلي لمشاركة النساء في صنع القرار (لا تمثيل شكلي).

4 - الخدمات والبنية التحتية مع شفافية ومشاركة

• تمويل مشاريع بنية تحتية وخدمات أساسية بشرط وجود آليات مشاركة مجتمعية وشفافية في التوزيع، حتى لا تتحول الخدمات إلى أداة ولاء/عقوبة.

5 - الإعلام والمجال العام

• برامج تدريب للصحفيين المحليين ودعم منصات إعلامية مستقلة وآليات رصد للتحريض والكراهية تجعل الإعلام أداة مساءلة لا استقطاب.

6 - الشفافية والبيانات وآليات الشكاوى

• دعم تقني لبناء قواعد بيانات عامة (قرارات، ميزانيات، تعيينات) ومنصات شكاوى آمنة تعزز الرقابة المجتمعية وتقلص الغموض الذي يقوض الثقة.

7 - الاقتصاد المحلي والتماسك الاجتماعي

• دعم برامج اقتصادية محلية (مشاريع تشغيل صغيرة، استثمار مجتمعي) تربط الريف بالمدينة وتخفف الضغوط الاقتصادية التي تغذي الانقسامات.

خلاصة

تؤكد هذه الورقة، إلى جانب الأوراق السابقة حول المواطنة والعقد الاجتماعي ومنظور النساء، أنّ الأزمة السورية هي أزمة علاقة بين المجتمع والدولة تآكلت بفعل الاستبداد والعنف والانهيار الاقتصادي، وأعيد تشكيلها اليوم ضمن مرحلة انتقالية هشّة تتداخل فيها السطوة الأمنية مع تضييق المجال العام وتفاقم اللامساواة وتفكك الثقة بين المكوّنات وبين الناس والسلطة.

وتُظهر النقاشات عبر المستويات المحلية والتقاطعية والوطنية أنّ المشاركة السياسية ليست ترفاً مؤجلاً بل شرطاً لإعادة بناء المواطنة بوصفها حقاً متساوياً لا امتيازاً، وأنّ الهوية تصبح عامل فرز حين تغيب الضمانات ويُستبدل القانون بمعايير القرب من السلطة، وأن النساء والشباب يكشفون، أكثر من غيرهم، حدود المجال العام حين تتحول المشاركة إلى تمثيل رمزي أو مخاطرة شخصية. وفي المقابل، تبيّن النتائج أنّه ما زال بالإمكان بناء عقد اجتماعي جامع، شريطة ألاّ يتأسس على تجاوز الجراح أو القفز فوق التنوع، بل على مسار قابل للتصديق يجمع بين الاعتراف والحقيقة والمساءلة وجبر الضرر، وبين إعادة تعريف وظيفة الدولة كحامية لا كأداة ضبط، وفتح المجال العام بقواعد شفافة، واعتماد حوكمة لا مركزية فعّالة تعيد توزيع السلطة والموارد وتقرّب الدولة من الناس.

وفي النهاية، تتبدى الخلاصة الأساسية بوضوح: لا سلام دون عدالة، ولا عقد اجتماعي دون ثقة، ولا ثقة دون حماية متساوية ومؤسسات قابلة للمساءلة، وهي شروط لا تبدو سهلة في الواقع الراهن، لكنها تظل الحد الأدنى الضروري كي لا تتحول المرحلة الانتقالية إلى إعادة تدوير للأزمة بصيغ جديدة.